A/78/35

الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والسبعون
الملحق رقم 35

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والسبعون
الملحق رقم 35

A/78/35

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[31 آب/أغسطس 2023]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتاب الإحالة	4
الأول –	مقدمة	5
الثاني –	لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين	6
الثالث –	ولاية اللجنة	13
الرابع –	تنظيم الأعمال	14
	ألف – عضوية اللجنة وأعضاء المكتب	14
	باء – المشاركة في أعمال اللجنة	14
الخامس –	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشُعبة حقوق الفلسطينيين وفقاً لقراري الجمعية العامة 22/77 و 23/77	15
	ألف – مقدمة	15
	باء – تعبئة الأوساط الدبلوماسية	15
	جيم – التوعية بقضية فلسطين	17
	دال – التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة	20
	هاء – بناء القدرات	21
السادس –	الإجراءات التي اتخذتها إدارة التواصل العالمي وفقا لقرار الجمعية العامة 24/77	22
السابع –	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	24
	ألف – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة إزاء النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان	24
	باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة إزاء الضم وأنشطة الاستيطان	25
	جيم – الإجراءات المتخذة مع الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان	26
	دال – أنشطة الدعوة والتواصل مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني	27
	هاء – الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية	27
	واو – الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى	28

كتاب الإحالة

[1 أيلول/سبتمبر 2023]

السيد الأمين العام،

أتشرف بأن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة وتعميمه على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء، عملا بالفقرتين 2 و 10 من قرار الجمعية العامة 22/77 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

ويغطي التقرير الفترة الممتدة من 2 أيلول/سبتمبر 2022 إلى 31 آب/أغسطس 2023.

(توقيع) شيخ **نيانغ**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الفصل الأول

مقدمة

1 - يُقدّم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا عملا بقرار الجمعية العامة 22/77 المتخذ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وهو يغطي تنفيذ اللجنة لبرنامج عملها (A/AC.183/2023/1)، الذي يركز على تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير. وتشمل أهدافه الحفاظ على الوعي الدولي بمحنة الشعب الفلسطيني، وحشد الجهود من أجل إيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين وإرساء سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتعزيز التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، ودعم حكومة دولة فلسطين في جهودها لبناء القدرات من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة المستدامة والقابلة للبقاء في المستقبل.

2 - ويتضمن الفصل الثاني لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 2 أيلول/سبتمبر 2022 إلى 31 آب/أغسطس 2023.

3 - ويتضمن الفصلان الثالث والرابع موجزا لولاية اللجنة على النحو الذي حددته الجمعية العامة ومعلومات عن عضوية اللجنة وتنظيم أعمالها.

4 - ويتناول الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك مشاركتها في جلسات مجلس الأمن، وحوارها المتواصل مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. ويتناول الفصل أيضا المؤتمرات الدولية، ومنها المؤتمرات المعقودة بالوسائل الإلكترونية، وأنشطة بناء القدرات التي نظمتها اللجنة، والأنشطة المقررة الأخرى التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين باسم اللجنة.

5 - ويقدم الفصل السادس لمحة عامة عن البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة 23/75.

6 - وترد في الفصل السابع من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها إلى الجمعية العامة.

الفصل الثاني

لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين

7 - لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال الحربي لأراضيه، الذي استمر لأكثر من 56 عاما، وفاقمته الأزمات السياسية والإنسانية والاقتصادية المتكررة والعميقة. ولا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، متوترة وتتسم بتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، فضلا عن زيادة الأنشطة الاستيطانية والضم الزاحف. وواصلت إسرائيل تنفيذ تدابير تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأيضا لمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، مع إعاقة ممارسته جميع الحقوق الأخرى غير القابلة للتصرف. وعلى الرغم من استمرار مشاركة مجلس الأمن والنداءات المتزايدة التي وجهها المجتمع الدولي إلى إسرائيل لتغيير مسارها، فلم تُتخذ أي إجراءات ملموسة في الفترة المشمولة بالتقرير لإنهاء الاحتلال، والنهوض بحل الدولتين وكفالة المساءلة عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ترتكب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

8 - وزادت الحكومة الائتلافية الجديدة لإسرائيل، التي تعتبر الأكثر تطرفا في تاريخ البلد، من الخطاب المعادي للفلسطينيين، والتدابير التمييزية ضد الشعب الفلسطيني، والعداء للسلطة الفلسطينية (انظر الفقرة 16). ودعا أعضاء الحكومة الإسرائيلية علنا إلى تطهير الأرض الفلسطينية المحتلة عرقيا، وشجعوا الهجمات الانتقامية ضد الفلسطينيين، حتى أنهم دعوا إلى تدمير مجتمعات بأكملها.

9 - وكثفت إسرائيل غاراتها العسكرية واستخدمت القوة الفتاكة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، ولا سيما في جنين ونابلس[1]. ففي 3 تموز/يوليه، شنت إسرائيل أكبر عملية عسكرية منذ عام 2002 في مخيم جنين للاجئين، مستخدمة أسلحة وأساليب "مرتبطة بتسيير أعمال عدائية في سياق نزاع مسلح، وليس بإنفاذ القانون"[2]. ودعا الأمين العام إلى احترام القانون الإنساني الدولي أثناء العمليات العسكرية، بينما وصف مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الغارات الجوية في مخيم اللاجئين المكتظ بالسكان بأنها عمل "قد يصل إلى حد القتل العمد"[3]. وسبق هذا التوغل تدخلات أخرى في المخيم، منها في 19 حزيران/يونيه و 26 كانون الثاني/يناير[4]. ووفقا للبيانات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قُتل ما لا يقل عن 26 فلسطينيا، من بينهم نساء وأطفال، وجُرح العشرات في الهجوم العسكري الإسرائيلي على جنين في كانون الثاني/يناير[5]. وفي 22 شباط/فبراير، أدى هجوم عسكري إسرائيلي مماثل في نابلس إلى مقتل 10 فلسطينيين، من بينهم أطفال ومسنون، وإصابة 100 آخرين بجروح.

---

(1) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "بيانات عن الإصابات". متاحة على الرابط التالي: www.ochaopt.org/data/casualties.

(2) فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تعليق على العنف الإسرائيلي - الفلسطيني، في 4 تموز/يوليه 2023.

(3) الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، "جنين: الأمم المتحدة تبدي قلقها إزاء العملية العسكرية الإسرائيلية الجارية"، 4 تموز/يوليه 2023.

(4) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "إسرائيل/فلسطين: خبراء الأمم المتحدة يدينون تجدد العنف والقتل الإسرائيلي للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة"، نشرة صحفية، 27 كانون الثاني/يناير 2023.

(5) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "عملية القوات الإسرائيلية في جنين"، تقرير موجز بالمستجدات رقم 2، 4 تموز/يوليه 2023.

10 - وسعت حكومة إسرائيل الجديدة إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية[6] من خلال عمليات الإخلاء القسري، وترحيل المجتمعات المحلية، ومصادرة الممتلكات، وتوسيع المستوطنات، وكذلك عن طريق نقل سكانها المدنيين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وواصلت إسرائيل القيام بأنشطة استيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن، ومنها القرار 2334 (2016). وكان مايكل لينك، المقرر الخاص السابق المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، قد دأب على وصف السياسات والإجراءات التمييزية لإسرائيل بأنها نظام فصل عنصري[7] يهدف إلى الإبقاء على الهيمنة والقمع المنهجي للشعب الفلسطيني. وفي حزيران/يونيه، دعا الأمين العام إسرائيل إلى التراجع عن قرارها بالتعجيل بالأنشطة الاستيطانية[8]. وفي الربع الأول من عام 2023 وحده، هدمت السلطات الإسرائيلية 290 مبنى يملكه فلسطينيون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أو أجبرت أفرادا على هدمها، أو صادرتها. واستند نحو 93 بالمائة من عمليات الهدم هذه إلى عدم وجود تراخيص للبناء، التي يصعب للغاية على الفلسطينيين الحصول عليها من السلطات الإسرائيلية. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تم هدم ما مجموعه 43 مبنى، منها مدارس مولها مانحون دوليون في مسافر يطا وإصفي الفوقا.

11 - وفي عام 2022، شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أعلى عدد من الضحايا الفلسطينيين منذ العام 2006[9]. وارتفع عدد الضحايا بسرعة في النصف الأول من عام 2023 (انظر الجدول أدناه). وبحلول 7 آب/أغسطس، كان عدد الضحايا في الضفة الغربية قد تجاوز مجموع العدد المسجل في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت الأمم المتحدة من تزايد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة وإسرائيل[10]. وحددت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سببين رئيسيين لهذا الاتجاه المثير للقلق هما: انتشار عنف المستوطنين الإسرائيليين، والاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين[11]. فقد دأب المستوطنون الإسرائيليون على استهداف الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وهم في طريقهم إلى المدرسة، وهاجموا منازل الفلسطينيين ومركباتهم وخربوها، مما أدى إلى تدمير الممتلكات، وشاركوا في حرق أشجار الزيتون. ويتلقى المستوطنون المسلحون دعما نشطا من قوات الأمن الإسرائيلية، التي سمحت بعنف المستوطنين، أو لم تتخذ أي إجراء لوقفه، ولجأت بشكل منهجي إلى القوة الفتاكة ضد الفلسطينيين كردٍ أول. وحذر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 من أن

(6) الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، "يتعين توفير حماية أكبر للفلسطينيين وسط تصاعد العنف وتهديد الضم"، 30 آذار/مارس 2023.

(7) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية منذ 55 عامًا هو فصل عنصري - خبير للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان"، نشرة صحفية، 25 آذار/مارس 2022. للاطلاع على تعريف الفصل العنصري، انظر الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها.

(8) فرحان حق، نائب المتحدث باسم الأمين العام، تصريح منسوب إلى المتحدث باسم الأمين العام بشأن إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، 19 حزيران/يونيه 2023.

(9) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "بيان صادر عن لوسيا علمي، منسقة الشؤون الإنسانية بالنيابة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بشأن الزيادة المثيرة للقلق في العنف والقيود المفروضة على الحركة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية"، نشرة صحفية، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

(10) A/77/895–S/2023/363.

(11) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "إسرائيل: خبراء الأمم المتحدة يدينون عاما قياسيا من العنف الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة"، نشرة صحفية، 15 كانون الأول/ديسمبر 2022.

هذه الأفعال يمكن أن تشـــكل عمليات إعدام خارج نطاق القضـــاء وعمليات قتل متعمدة، يحظرها القانون الدولي صراحة، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي.

الجدول

الإصابات بين الفلسطينيين منذ عام 2022

	2022	*2023*[أ]
الضفة الغربية	151	165
غزة	30	31

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

(أ) من 1 كانون الثاني/يناير إلى 7 آب/أغسطس.

12 - ورافق التوسع الاستيطاني الإسرائيلي تصاعدٌ في عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، مما أدى إلى مزيد من تشـــريد مجتمعاتهم. وتشـــكل حوادث عديدة دليلا على هذا الاتجاه المفزع. ففي عام 2022، كانت هناك زيادة بنسبة 41 في المائة في هجمات المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية مقارنة بعام 2021. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوقوع 849 هجوما شنه مستوطنون إسرائيليون، منها 228 هجوما أسفرت عن وقوع إصابات بين الفلسطينيين في عام 2022، مقارنة بـــ 496 هجوما شنه المستوطنون في عام 2021. ووقت كتابة هذا التقرير، كان قد وقع أكثر من 329 هجوما شنه مستوطنون إسرائيليون، أسفر 112 منها عن وقوع إصابات. وفي يوم 25 أيار/مايو، أُجبِر تجمع عين سامية الفلسطيني في رام الله، الذي يتألف من 178 فلسطينيا، من بينهم 78 طفلا، على الإخلاء بسبب ترهيب المستوطنين وأعمال العنف.

13 - وفي 20 حزيران/يونيه، وفي أعقاب عملية عسـكرية إسـرائيلية في مخيم جنين للاجئين قُتل فيها أربعة فلسطينيين، قَتل فلسطينيون أربعة إسرائيليين في مستوطنة إيلاي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ثم شنت مجموعات من المستوطنين المسلحين هجمات انتقامية في عدة قرى فلسطينية، وأحرقت ممتلكات وأرهبت السكان في لُبَّن والشرقية وسنجل وغيرها. وفي ترمسعيا قُتل فلسطيني. ولم يقم الجيش الإسرائيلي بحماية الفلسطينيين بل وحتى ساعد المستوطنين[12]. وبالمثل، اعتدى مئات من المستوطنين الإسرائيليين بدنيا في يومي 26 و 27 شباط/فبراير على فلسطينيين في بلدة حوارة والقرى المجاورة وقتلوا فلسطينيا في بلدة زعترة. وأضرم المستوطنون النار في عشرات المساكن والأعمال التجارية والمركبات الفلسطينية انتقاما لمقتل إسرائيليَيْن اثنين في حوارة[13]. وكانت القوات الإسرائيلية موجودة لكنها لم تُوقف الهجوم الذي وصفه ضابط عسكري إسرائيلي رفيع المستوى بأنه "مذبحة". وأشاد وزير في الحكومة الإسرائيلية بهجوم المستوطنين، ودعا إلى "محو البلدة". وأدان تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، عدم قيام إسرائيل بحماية المدنيين الفلسطينيين، ودعا إلى محاسبة الجناة[14].

(12) نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، "إحاطة قدمها فينسلاند، المنسق الخاص إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)"، 27 حزيران/يونيه 2023.

(13) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "تقرير عن حماية المدنيين، 14-27 شباط/فبراير 2023"، 4 آذار/مارس 2023.

(14) الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، "إسرائيل وفلسطين: مبعوث الأمم المتحدة يعرب عن قلقه البالغ إزاء عمليات القتل والهجمات الانتقامية"، 27 شباط/فبراير 2023.

14 - ورفضت محكمة العدل العليا في إسرائيل طعنا ضد إخلاء تجمعات فلسطينية، منها 12 تجمعا رعويا تضم أكثر من 150 1 نسمة في مسافر يطا[15]. ولا يزال النشاط الاستيطاني يهدد الأحياء الفلسطينية في منطقة الخليل وفي القدس الشرقية المحتلة. وفي الأخيرة، كانت سلوان واحدة من أكثر الأحياء تضررا، حيث تعرض ما لا يقل عن 470 فلسطينيا للتهديد بالإخلاء القسري من منازلهم، غالبا على أيدي منظمات استيطانية ترفع دعاوى إخلاء في المحاكم الإسرائيلية. وتضاعف عدد الوحدات السكنية الاستيطانية الحاصلة على موافقة بالإقامة على أراض يملكها فلسطينيون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في عام 2023 مقارنة بالسنوات السابقة[16].

15 - وعقد مجلس الأمن 15 جلسة بشأن قضية فلسطين، منها خمس جلسات عقدت خارج جدوله المعتاد. وأشار المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في أحدث تقرير له عن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل (A/HRC/52/76)، إلى وجود علاقة متبادلة فيما يبدو بين توسيع البؤر الاستيطانية والهجمات التي يشنها المستوطنون ضد الفلسطينيين، حيث يقيم الآن ما يقل قليلا عن 000 700 مستوطن إسرائيلي بشكل غير قانوني في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية[17]. وفي 20 شباط/فبراير، ولأول مرة في تسع سنوات، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفي ذلك البيان، أكد مجلس الأمن من جديد دعمه القوي لحل قائم على وجود دولتين، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي و "إضفاء الشرعية" على البؤر الاستيطانية، ودعا إلى حماية المدنيين وفقا للقانون الإنساني الدولي[18].

16 - وفي مواجهة استمرار التقاعس في مجلس الأمن، اتخذت الجمعية العامة في 30 كانون الأول/ديسمبر 2022 القرار 247/77، الذي تدعو فيه محكمة العدل الدولية إلى إصدار فتوى بشأن الحرمان المطول للشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير، وبشأن شرعية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وبشأن الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للأطراف الثالثة. وردا على ذلك، فرضت إسرائيل تدابير عقابية ضد السلطة الفلسطينية، مما أثار إدانة دولية واسعة النطاق.

17 - وساءت الحالة في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية. وفي 26 تموز/يوليه، زار إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي الإسرائيلي، و 700 1 من مؤيديه الحرم القدسي الشريف في انتهاك للوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة في القدس. وأصدرت العديد من البلدان، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، بيانات تؤكد من جديد ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، معتبرة أن الإجراءات التي تحول دون ذلك غير مقبولة. وفي 5 كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة طارئة في أعقاب زيارة أخرى قام بها الوزير نفسه، مصحوبا بقوات الأمن، إلى الحرم القدسي الشريف[19]. وفي بيان أدلي به الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في ذلك الاجتماع، أعرب عن قلقه إزاء

(15) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "خبراء الأمم المتحدة يعربون عن القلق إزاء قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن مسافر يطا وخطر الترحيل القسري الوشيك للفلسطينيين"، نشرة صحفية، 16 أيار/مايو 2022.

(16) انظر S/PV.9328.

(17) انظر الفقرتين 5 و 13 من التقرير.

(18) S/PRST/2023/1.

(19) انظر S/PV.9236.

الحالة الهشة في الأماكن المقدسة وحذر من احتمال اندلاع العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة[20]. وحث الأمين العام المساعد جميع الأطراف على احترام الوضع الراهن والدور الخاص للأردن[21]. ومرة أخرى أفسد العنف المتصاعد والتوترات المتأججة المناسبات الدينية المتزامنة في رمضان وعيد الفصح وعيد القيامة. وفي 4 نيسان/أبريل، استخدمت القوات الإسرائيلية القوة غير المتناسبة لإخلاء المصلّى القبلي في المسجد الأقصى، وأطلقت قنابل صوت ولجأت إلى العنف وأطلقت الرصاص المعدني المغلف بالمطاط لإبعاد المصلين الفلسطينيين الذين قاوموا ذلك. وأدت الدعوات الاستفزازية للمتطرفين الإسرائيليين لليهود للمشاركة في طقوس الأضحيات بالحيوانات في الأماكن المقدسة إلى تأجيج الوضع. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن تزايد الهجمات ضد المسيحيين وأماكنهم المقدسة في القدس[22].

18 - وعلى الرغم من الإدانة الدولية والتوصيات الموجهة إلى إسرائيل لوضع نهاية لممارسة الاحتجاز الإداري، وصل عدد المعتقلين الفلسطينيين المسجونين دون محاكمة أو توجيه تهم إليهم إلى أعلى مستوى له منذ عام 2008. ودعت الأمم المتحدة إسرائيل إلى وقف الممارسة التعسفية للاعتقال الإداري، التي وصفها العديد من المقررين الخاصين بأنها جريمة حرب تحرم الأشخاص المشمولين بالحماية من المحاكمات العادلة. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوجود 5000 فلسطيني، من بينهم 160 طفلا، محتجزين في السجون الإسرائيلية. ومن هذا العدد، كان 100 1 تقريبا محتجزين دون تهمة أو محاكمة[23]. ودخل بعض السجناء الفلسطينيين في إضرابات عن الطعام احتجاجا على سياسات الاحتجاز التي تنتهجها إسرائيل. وتوفي في نهاية المطاف أحد هؤلاء السجناء، هو خضر عدنان، الذي احتجزته إسرائيل مرارا وتكرارا دون تهمة. وأثار احتجاز صلاح الحموري، محامي حقوق الإنسان، وترحيله دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة إدانة دولية باعتبار ذلك انتهاكا للقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

19 - وتواصل إسرائيل فرض قيود على حرية تنقل الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يؤثر سلبا على سبل عيش الآلاف ويعوق لم شمل الأسر والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والفرص الاقتصادية. وأكدت منظمات المجتمع المدني أن سياسة تفريق أفراد الأسر، ونظام التصاريح التقييدي في إسرائيل تترتب عليهما عواقب وخيمة[24]. وفي يوم 27 نيسان/أبريل، وخلال عيد الفطر، ازدادت القيود المفروضة على الحركة في أريحا، مما أثر على نحو 000 50 مقيم وزائر. وواجه أيضا المصلون الفلسطينيون المسيحيون قيودا عند محاولتهم دخول كنيسة القيامة لحضور احتفال المسيحيين الأرثوذكس بظهور النار المقدسة. وأبلغت منظمة الصحة العالمية عن حدوث تأخيرات وحالات رفض تعسفية للفلسطينيين الذين يلتمسون الرعاية الصحية نتيجة لنظام التصاريح، وحواجز الفصل، ونقاط التفتيش، والطرق التي يُقيد الوصول إليها، وكذلك الحصار المفروض على قطاع غزة.

---

(20) انظر S/PV.9387.

(21) الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، "الأمم المتحدة تعمل على الحد من التوترات في أعقاب زيارة الوزير الإسرائيلي للموقع المقدس"، 5 كانون الثاني/يناير 2023.

(22) انظر S/PV.9309.

(23) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "المقرر الخاص يقول إن الممارسات الإسرائيلية غير القانونية القائمة على الحبس في الأرض الفلسطينية المحتلة تصل إلى مستوى الجرائم الدولية، وحولتها إلى سجن مفتوح"، 10 تموز/يوليه 2023.

(24) نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، "مشاورات عقدتها لجنة حقوق الفلسطينيين مع منظمات المجتمع المدني: 'النكبة المستمرة في غزة: الحصار ونزع الملكية والحرمان من الحقوق'"، موجز الرئيس، 27 نيسان/أبريل 2023.

20 - وظل الحصار البري والجوي والبحري الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ 16 عاما يتسبب في فرض قيود شديدة على وصول الفلسطينيين إلى الخدمات والمواد الأساسية، بما في ذلك المستشفيات، ويقوض سبل العيش والتنمية. واستمرت الحالة الاقتصادية والإنسانية في التدهور في مواجهة خلفية من القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير، ونقص الإمدادات، وارتفاع معدلات البطالة[25]، والمياه الملوثة[26]. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج أكثر من 2,1 مليون شخص في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، 58 في المائة منهم من قطاع غزة، إلى مساعدات إنسانية عاجلة[27].

21 - ولا تزال الحالة بين قوات الاحتلال الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة متفجرة بشكل كبير. ووقعت العديد من أعمال التصعيد التي أسفرت عن وقوع خسائر بشرية وإصابات وإلحاق أضرار بالمساكن وتشريد الأسر. وفي 9 أيار/مايو، استهدفت إسرائيل وقتلت ثلاثة من أعضاء حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، فضلا عن 10 من أفراد أسرهم، من بينهم أطفال. وردا على ذلك، أطلقت الجماعات الفلسطينية المسلحة صواريخ، مما أدى إلى انتقام إسرائيل. وعلى الرغم من التوصل في نهاية المطاف إلى وقف لإطلاق النار، فإن ما أعقب ذلك من إغلاق إسرائيل لمعبري إيريتز وكرم أبو سالم أعاق وصول المساعدات الإنسانية.

22 - وانتُهكت حقوق منظمات المجتمع المدني بشكل روتيني وتعرضت للهجوم والمضايقة وإسكات صوتها. وخلصت اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، في تقريرها الأخير[28]، إلى أن الحكومة الإسرائيلية تقيد الحيز المدني من أجل نزع الشرعية عن المجتمع المدني وعن أولئك الذين يدافعون عن الحقوق الفلسطينية، بمن فيهم الإسرائيليون، وإسكاتهم. واستخدمت السلطات الإسرائيلية بشكل متزايد المراقبة الإلكترونية ورصد وسائل التواصل الاجتماعي، بسبل منها برامج التجسس غير المصرح بها المزروعة في الهواتف المحمولة، للتجسس على المدنيين الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والطلاب واعتقالهم واحتجازهم بسبب تصريحات سياسية نُشرت على منصات التواصل الاجتماعي[29].

23 - وعملية السلام في الشرق الأوسط متوقفة منذ عام 2014. وفي 19 آذار/مارس، اجتمعت الأردن وإسرائيل ودولة فلسطين ومصر والولايات المتحدة في شرم الشيخ بمصر، لمناقشة الالتزامات بتخفيف حدة التوترات والظروف الاقتصادية الفلسطينية، فضلا عن إنشاء آليات لمواجهة العنف والتحريض. وجاء ذلك الاجتماع في أعقاب اجتماع آخر عقد في 26 شباط/فبراير، في العقبة بالأردن، شدد فيه المشاركون على التزامات مماثلة، منها الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. وفي 11 أيار/مايو، دعا المشاركون في اجتماع وزاري لصيغة ميونيخ، عُقد في ألمانيا، الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل السلام على النحو المتفق عليه في شرم الشيخ والعقبة، وشددوا على الحاجة إلى عملية سياسية واقعية. بيد أن إسرائيل تنصلت على الفور من الاتفاقات التي تم التوصل إليها وانتهكت التزاماتها.

(25) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الحالة الإنسانية في قطاع غزة"، تقرير موجز للمستجدات رقم 5، 16 أيار/مايو 2023.

(26) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "إتاحة إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة في قطاع غزة لعدد إضافي يبلغ 000 175 من الآباء والأمهات والأطفال"، 5 حزيران/يونيه 2023.

(27) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *خطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، دورة البرامج الإنسانية لعام 2023* (نيويورك، 2023).

(28) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقول إن "حقوق أعضاء المجتمع المدني تُنتهك من قبل جميع الكيانات في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة؛ وترتبط القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية ارتباطا جوهريا بالاحتلال"، نشرة صحفية، 8 حزيران/يونيه 2023.

(29) A/HRC/53/22.

24 - وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، وقّع 14 فصيلا فلسطينيا، من بينها حماس وفتح، إعلان الجزائر، الذي اعترفت فيه بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وحددت خططا لإجراء انتخابات فلسطينية. ورحب الأمين العام باتفاق المصالحة، مشددا على أنه يمكن أن يسهم في إنهاء الصدع المستمر منذ 15 عاما.

25 - ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن الاعتماد الشديد للاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل يعوق النمو، على الرغم من بعض علامات التعافي في فترة ما بعد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)[30]. وظلت نسبة البطالة مرتفعة عند 26 في المائة في الضفة الغربية، كما أن نصف القوة العاملة في غزة عاطلة عن العمل. وحال إغلاق المعبر الحدودي بين غزة وإسرائيل دون وصول 000 17 فلسطيني إلى أماكن عملهم.

26 - واستمرت الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية مع انخفاض الدعم الدولي، مما زاد من تقويض قدرتها على توفير الخدمات الأساسية والوفاء بالتزاماتها. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، يتلقى موظفو القطاع العام جزءا فقط من رواتبهم.

27 - وظلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجه أيضا أزمة مالية حادة، مما يعرض سبل عيش اللاجئين الفلسطينيين واستقرارهم الإقليمي لخطر كبير. ووفقا لفيليب لازاريني، المفوض العام للأونروا، أدى عقد من نقص التمويل المزمن إلى خطر الانهيار. وبلغ العجز في الميزانية في بداية عام 2023 ما قدره 75 مليون دولار، ولم يُجمِّع النداء العالمي الذي وجهته الوكالة للحصول على 1,6 بليون دولار سوى 828,3 مليون دولار، منها 115,2 مليون دولار تبرعات جديدة[31]. وظل تحقيق دعوة الأمين العام لضمان حصول الأونروا على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به أمرا بعيد المنال، مع استمرار تزايد احتياجات اللاجئين الفلسطينيين. وفي 11 أيار/مايو، كشف برنامج الأغذية العالمي عن نقص كبير في التمويل قد يؤدي إلى انخفاض المعونة المقدمة إلى أكثر من 000 200 فلسطيني، وإلى خطر كبير يتمثل في أن يواجه نحو 60 في المائة من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة الجوع[32].

28 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، قررت الجمعية العامة أن تحيي لأول مرة ذكرى النكبة. ودعت الجمعية العامة، في قرارها 23/77، شعبة حقوق الفلسطينيين إلى أن تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للنكبة في 15 أيار/مايو، بما في ذلك عن طريق تنظيم مناسبة في قاعة الجمعية العامة حضرها عدد كبير من المشاركين. وفي اليوم نفسه، عقدت اللجنة اجتماعا استثنائيا رفيع المستوى أدلى فيه محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، ببيان شجب فيه الجهود الرامية إلى عرقلة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة عمدا وزيادة معاناة الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، تعهد باتخاذ تدابير قانونية ودبلوماسية لإعمال الحقوق الفلسطينية والسعي إلى المساءلة عن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني[33].

(30) TD/B/EX(72)/2.

(31) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، "التعهدات المعلنة بالتبرع في مؤتمر التمويل غير كافية لتغطية الاحتياجات المالية للأونروا من أيلول/سبتمبر فصاعدا"، نشرة إخبارية، 2 حزيران/يونيه 2023.

(32) برنامج الأغذية العالمي، "عمليات برنامج الأغذية العالمي في فلسطين تواجه خطر تعليقها بسبب نقص التمويل"، نشرة إخبارية، 11 أيار/مايو 2023.

(33) الأمم المتحدة، "إحياء ذكرى النكبة، الرئيس يقول للجنة حقوق الفلسطينيين إن 'المأساة تشكل وصمة عارٍ على جبين الإنسانية'"، نشرة صحفية، 15 أيار/مايو 2023.

الفصل الثالث

ولاية اللجنة

29 - أنشأت الجمعية العامة اللجنةَ المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها 3376 (د-30) المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975 وأنيطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، وفي الاستقلال والسيادة الوطنيين، والعودة إلى الديار والممتلكات التي شُرّدوا منها، على النحو الذي اعترفت به الجمعية في قرارها 3236 (د-29) المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974. وشهدت ولاية اللجنة تطوراً كبيراً على مر السنين لتشمل الدعوة على نطاق أوسع إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وحشد المساعدة في هذا الشأن. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة على الموقع الشبكي الذي تتعهده شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة[34].

30 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة (القرار 22/77)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عملها (القرار 23/77) ومواصلة تنفيذ البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (القرار 24/77). ولن يتم استعراض ولايات اللجنة والشعبة والإدارة إلا عند الضرورة. وسيستمر إصدار تقرير اللجنة سنويا. واتخذت الجمعية أيضاً القرار 25/77 المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، الذي أكدت فيه من جديد الموقف الدولي الذي يحظى بشبه توافق في الآراء بشأن عناصر الحل العادل والدائم والشامل.

31 - وتتوافق أعمال اللجنة توافقاً تاماً مع قرارات الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية، ومع أعمال الأمين العام والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تتعاون معها اللجنة على نطاق واسع.

(34) www.un.org/unispal.

الفصل الرابع
تنظيم الأعمال

ألف - عضوية اللجنة وأعضاء المكتب

32 - تتألف اللجنة من 25 عضواً يمثّلون الدول الأعضاء من مختلف المجموعات الإقليمية، وهي: أفغانستان، وإكوادور، وإندونيسيا، وباكستان، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيلاروس، وتركيا، وتونس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وغينيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وقبرص، وكوبا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، وناميبيا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند.

33 - والجهات الأربع والعشرون التي تحضر جلسات اللجنة بصفة مراقب هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وبلغاريا، وبنغلاديش، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والصين، والعراق، وفييت نام، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والنيجر، واليمن، وكذلك دولة فلسطين، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

34 - ويُنتخب أعضاء مكتب اللجنة كل عام من بين الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في اللجنة. وانتخبت اللجنة في جلستها 410 المعقودة في 22 شباط/فبراير، برئاسة الأمين العام، بصفتهم الشخصية، شيخ نيانغ (السنغال) رئيسا، وبيدرو لويس بيدروسو كويستا (كوبا)، وأرماناثا كريستياوان ناصر (إندونيسيا)، ونيفيل ملفين غيرتزي (ناميبيا)، وخايمه إيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) نوابا للرئيس لهذا العام. وانتُخب أحمد فيصل محمد (ماليزيا) نائبا للرئيس ومقررا في 3 أيار/مايو في الجلسة 411 للجنة. ووفقاً للممارسة المتبعة، تشارك دولة فلسطين في أعمال اللجنة والمكتب بصفة مراقب.

35 - ويضطلع مكتب اللجنة بأعمالها اليومية. ويمثل أعضاء المكتب اللجنة في جميع المؤتمرات الدولية التي تنظمها اللجنة، بسبل منها تولي رئاسة دورات المؤتمرات وإدارة النقاش فيها، وفي جميع زيارات الوفود. ويعقدون، على هامش المؤتمرات وخلال زيارات الوفود، اجتماعات مع كبار المسؤولين من مختلف البلدان المضيفة.

36 - ودأب أعضاء اللجنة والمراقبون فيها على الدفاع بنشاط عن حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. وفي الوقت الحالي، يضم مجلس الأمن بين أعضائه المنتخبين اثنين من أعضاء اللجنة، هما إكوادور ومالطة، وأحد المراقبين فيها، وهي الإمارات العربية المتحدة.

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

37 - على غرار السنوات السابقة، دعت اللجنة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين فيها إلى المشاركة في أعمالها. وتشارك في أنشطة اللجنة بانتظام منظمات المجتمع المدني، ومنها منظمات من إسرائيل.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشُعبة حقوق الفلسطينيين وفقاً لقراري الجمعية العامة 22/77 و 23/77

ألف - مقدمة

38 - نفذت اللجنة برنامج عملها لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967، ودعم تحقيق حل الدولتين على أساس خطوط ما قبل عام 1967. وتتوافق أنشطتها مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن قضية فلسطين؛ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ وبرنامج فريق الأمم المتحدة القطري؛ والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني؛ وأُطر حقوق الإنسان، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ ومع أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها من قبَل دولة فلسطين. وعدّلت اللجنة باستمرار برنامج عملها المعتمد تمشيا مع التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة والتطورات المتصلة بالقضية الفلسطينية بوجه عام.

39 - وبذلت اللجنة قصارى جهدها لدعم الحقوق المعترف بها عالميا لشعب محتل ولحقه في تقرير المصير. وتحقيقا لتلك الغاية، تواصلت اللجنة مع الأوساط الدبلوماسية بشأن قضية فلسطين من خلال عمليات حكومية دولية رسمية وغير رسمية؛ ونظمت زيارات لوفود المكتب واجتماعات للتوعية؛ ونظمت معتكفا لأعضاء المكتب؛ ونظمت أنشطة توعية عامة انطوت على عقد مؤتمرات واجتماعات، وحلقات نقاش، ومشاركة وسائط الإعلام، ومنها وسائل التواصل الاجتماعي، بدعم من إدارة التواصل العالمي؛ وعزّزت الشراكات مع الحكومات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا، والمنظمات الحكومية الدولية والهيئات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني؛ وقامت ببناء قدرات دولة فلسطين المستقبلية. وقامت بتوجيه دعوات رسمية إلى جميع الدول الأعضاء للمشاركة بنشاط في الأحداث التي تنظمها.

40 - وشملت أنشطة المكتب عقد اجتماعات في أشكال متنوعة، منها تنظيم مناسبات بالحضور الشخصي، ومناسبات مختلطة، وافتراضية، فضلا عن زيارات وفود المكتب إلى مواقع خارج المقر.

باء - تعبئة الأوساط الدبلوماسية

41 - في الفترة من 5 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر، عقد المكتب معتكفه السنوي في داكار للتفكير مليا في تنفيذ برنامج عمله لعام 2022 ومناقشة أنشطة عام 2023. واجتمع المكتب أيضا بمسؤولين من حكومة السنغال، منهم رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية، ورؤساء الجمعية الوطنية، ولجنة الشؤون الخارجية. وتواصل أيضا مع المراكز التعليمية ومراكز الفكر في البلد.

42 - وفي 22 شباط/فبراير، انتخبت اللجنة، في اجتماع برئاسة الأمين العام، خمسة من أعضاء مكتبها لعام 2023، واعتمدت رسميا برنامج عملها لعام 2023. وفي 3 أيار/مايو، أنتُخب الممثل الدائم لماليزيا نائبا للرئيس ومقررا.

43 - وفي 28 شباط/فبراير، عقدت اللجنة، من خلال شعبة حقوق الفلسطينيين وبمشاركة إدارة التواصل العالمي، جلسة الإحاطة السنوية التي نظمتها لـ 20 من أعضاء الوفود الجدد من الدول الأعضاء.

44 - وقاد الرئيس وفود المكتب في سلسلة من الزيارات الدعوية. وشارك الرئيس في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في نواكشوط في يومي 16 و 17 آذار/مارس، وفي المؤتمر الرفيع المستوى الذي نظمته جامعة الدول العربية بشأن موضوع "القدس: صمود وتنمية" الذي عقد في القاهرة في 12 شباط/فبراير. وزار الرئيس سويسرا وفرنسا ومالطة في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر من أجل الاتصال بمسؤولين من وزارات خارجية تلك البلدان. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، التقى المكتب في أوتاوا بالسيدة سلمى زاهد، عضو برلمان كندا ومجموعة الصداقة البرلمانية بين كندا وفلسطين. واستضافت اللجنة السيدة زاهد في نيويورك في 10 تشرين الثاني/نوفمبر.

45 - واجتمع المكتب مع ممثلي الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن في مناسبتين. ففي 20 شباط/فبراير، اجتمع مع ممثلي الدول الخمس التي انتخبت لعضوية المجلس لعامي 2023 و 2024، وفي 9 أيار/مايو اجتمع مع ممثلي جميع الأعضاء غير الدائمين في المجلس البالغ عددهم 10 أعضاء. وتبادل المشاركون الأفكار حول كيفية تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتعزيز أفق سياسي لحل المحنة الفلسطينية، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل ودولة فلسطين.

46 - واستخدم المكتب وسائط الإعلام التقليدية والاجتماعية للتوعية والدعوة على الصعيد العالمي. وفي 30 أيلول/سبتمبر، أدان المكتب قتل الأطفال الفلسطينيين والصدمات النفسية التي يواجهونها. وفي 15 شباط/فبراير، أعرب المكتب عن قلقه إزاء التدابير العقابية التي اتخذتها إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية ردا على الطلب الذي قدمته الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية لإصدار فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ونديد بقرار إسرائيل للمضي قدما في بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وفي 24 شباط/فبراير، أدان غارة شنتها القوات الإسرائيلية في نابلس. وفي 5 نيسان/أبريل، أدانت اللجنة العنف الذي ترتكبه إسرائيل ضد المصلين الفلسطينيين في الأماكن المقدسة في القدس. وفي 19 حزيران/يونيه، أدانت الغارات التي نُفذت في مخيمات اللاجئين في جنين وقرار توسيع أكثر من 000 4 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية. وفي 20 حزيران/يونيه، أدان الرئيس أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون ضد المجتمعات الفلسطينية.

47 - وأدلت اللجنة ببيانات في المناقشات رُبع السنوية لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، المعقودة في 28 تشرين الأول/أكتوبر و 18 كانون الثاني/يناير و 25 نيسان/أبريل و 27 تموز/يوليه. وفي تلك البيانات، سلطت اللجنة الضوء على الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعت إلى اتخاذ إجراءات جماعية لتحقيق حل الدولتين وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

جيم - التوعية بقضية فلسطين

48 - استمرت اللجنة في التوعية بالحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حالة النساء والشباب الفلسطينيين، من خلال تيسير الإحاطات التي يقدمها الخبراء وتتضمن أحدث المعلومات، وتبادل الأفكار بشأن مسائل محددة خلال اجتماعات اللجنة عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي، وأثناء المناسبات الجانبية، والمؤتمرات، وكذلك من خلال توزيع المنشورات ونشر المعلومات من خلال منصات التواصل الاجتماعي والموقع الشبكي للجنة. وبناء على طلب الجمعية العامة، يركز برنامج عمل عام 2023 على زيادة الوعي بالنكبة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل كل نشاط من الأنشطة على الموقع الشبكي للجنة.

49 - وللوصول بشكل أفضل إلى الجمهور على الصعيد العالمي، وسعت اللجنة نطاق جهودها في مجال الدعوة الرقمية، حيث سجلت حساباتها على تويتر وفيسبوك ويوتيوب وإنستغرام نموا مطردا في عدد الزوار والمتابعين، مما يدل على تزايد اهتمام الجمهور بقضية فلسطين، مثلما يتبين في الشكل أدناه. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت اللجنة، في أيار/مايو 2023، حسابا على تطبيق تيك توك جمع 162 3 مشاهدة في غضون بضعة أشهر فقط. واكتسب حساب تويتر وحده 215 1 متابعا جديدا بحلول نهاية آب/أغسطس (ليصل مجموع المتابعين إلى 000 23 متابعا)، بينما وصلت القائمة البريدية للجنة إلى ما مجموعه 000 13 مشتركا. وتلقى الموقع الشبكي 273 938 زيارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتم بث جميع المناسبات العامة التي تنظمها اللجنة على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية على الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وتستقطب كل مناسبة آلاف المشاهدين. ونظمت اللجنة أيضا حملات للدعوة عبر الإنترنت قبل تجديد ولاية الأونروا، واليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر الفقرة 52)، وإحياء الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة (انظر الفقرة 57)، مما أدى إلى مشاركة قوية ونسبة مشاهدة كبيرة على الإنترنت.

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إحصاءات وسائل التواصل الاجتماعي

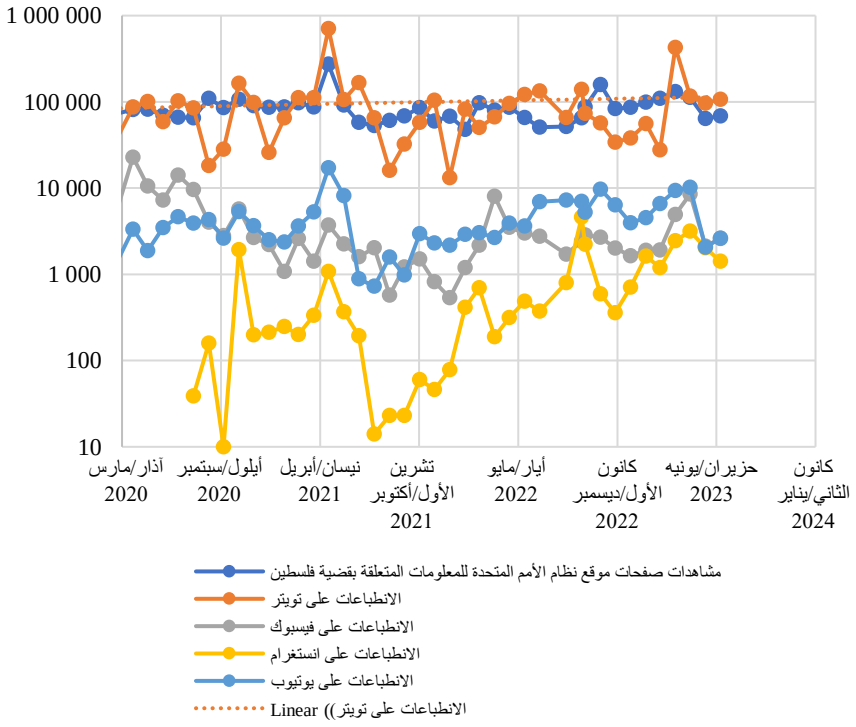

50 - وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع مكتب اللجنة مع اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، ومع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. وفي 11 نيسان/أبريل، اجتمع المكتب مع رئيس الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، وفي 24 نيسان/أبريل اجتمع المكتب مع وزير الخارجية والمغتربين من دولة فلسطين. وفي 22 آب/أغسطس، عقد المكتب اجتماعه السنوي مع الأمين العام.

51 - وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، شارك رئيس المكتب في الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط التي نظمتها إدارة التواصل العالمي، مشددا على أهمية وسائط الإعلام بالنسبة للجنة في الوفاء بولايتها الصادرة عن الجمعية العامة. وشدد الرئيس على أهمية حرية الصحافة وعلى وجوب حماية الصحفيين لكي يتمكنوا من القيام بعملهم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، التقى الرئيس بصحفيين فلسطينيين من غزة والضفة الغربية ولبنان شاركوا في برنامج شيرين أبو عاقلة التدريبي السنوي للمذيعين والصحفيين الفلسطينيين الذي نظمته إدارة التواصل العالمي (انظر الفقرة 76).

52 - ووفقا للتكليف الصادر من الجمعية العامة، احتفلت اللجنة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 تشرين الثاني/نوفمبر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وأكد من جديد رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن ورئيس ديوان الأمين العام، الذي تكلم باسم الأمين العام، حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وضرورة تنشيط الجهود للتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين. وتلا المراقب الدائم عن دولة فلسطين رسالة من رئيس دولة فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيانات متكلمون من اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، ومن الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز، كما أدلى ببيان شعوان جبارين، المدير العام لمؤسسة الحق، باسم منظمات المجتمع المدني. وحضر هذا الحدث 63 دولة عضوا و 10 منظمات غير حكومية، بينما بعثت 44 دولة عضوا برسائل تضامن رسمية من رؤساء الدول والحكومات. ودعت جميع البيانات والرسائل إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حل الدولتين. وأُقيمت احتفالات مماثلة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا.

53 - وافتُتح معرض افتراضي عبر الإنترنت بعنوان "فلسطين من خلال شعبها: صور لفلسطينيين"، مكرس لذكرى الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة كجزء من الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

54 - وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة مشاورات افتراضية مغلقة مع منظمات المجتمع المدني بشأن موضوع "الدعوة إلى المساءلة في الأرض الفلسطينية المحتلة". وناقش المشاركون، الذين كان من بينهم ممثلون عن منظمات المجتمع المدني من دولة فلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة، فضلا عن أعضاء اللجنة والمراقبين، المساءلة في الأرض الفلسطينية المحتلة باعتبارها أساسية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتمسك بالقانون الدولي.

55 - وفي 15 آذار/مارس، نظمت اللجنة حدثا افتراضيا حول موضوع "ذكريات النكبة وتأثيرها على الفلسطينيين" على هامش الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة. وفي ذلك الحدث، ناقشت نادين صايغ، مؤلفة كتاب *برتقال من يافا*، التأثير الدائم للنكبة على حياة ملايين الفلسطينيين منذ تهجيرهم وتجريدهم من ممتلكاتهم في عام 1948. ووفر هذا الحدث للجنة منصةً لإعادة تأكيد دعمها لحقوق المرأة الفلسطينية من خلال الآليات الدولية، مثل قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

56 - وفي 27 نيسان/أبريل، عقدت اللجنة مشاورة افتراضية مغلقة، بموجب قاعدة دار تشاتام للسرّية، مع منظمات المجتمع المدني حول موضوع "النكبة المستمرة في غزة: الحصار والتجريد من الممتلكات والحرمان من الحقوق"، وحضر المشاورة ممثلون عن منظمات المجتمع المدني من دولة فلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة، فضلا عن أعضاء اللجنة والمراقبين. وركز المشاركون على مسيرة العودة الكبرى وإرثها، وانتهاك حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، والقيود التي تفرضها إسرائيل على لم شمل العائلات، والوصول إلى الرعاية الصحية في غزة.

57 - وفي 15 أيار/مايو، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، احتفلت اللجنة، عملا بقرار الجمعية العامة 23/77، بالذكرى السنوية للنكبة في مقر الأمم المتحدة. وأدلى رئيس اللجنة ورئيس دولة فلسطين ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام وممثل عن منظمات المجتمع المدني ببيانات في اجتماع رفيع المستوى للجنة بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة. وتلا ممثلو المجموعات الإقليمية بيانات داعمة، وسلط المفوض العام للأونروا، في رسالة بالفيديو، الضوء على الاحتياجات الحرجة للاجئي فلسطين. وعقب الاجتماع، عُقدت مناسبة تذكارية خاصة، كانت مفتوحة للجمهور، في قاعة الجمعية العامة، التي مُلئت بكامل طاقتها الاستيعابية. وساعد هذا الحدث، الذي بُث على الهواء مباشرة، على نشر التأثير المستمر للنكبة على الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء العالم والدعوة الدائمة إلى إيجاد حل عادل لقضية فلسطين. وعقب رسالة منقولة بالفيديو وجهها رئيس الجمعية العامة، عُرضت تجربة انغماسية للنكبة من خلال الموسيقى الحية والصور ومقاطع الفيديو والشهادات الشخصية.

58 - وفي 22 أيار/مايو، اجتمع أعضاء المكتب مع ممثلي منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والفريق العامل للمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية - الفلسطينية الذي يوجد مقره في نيويورك لمناقشة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتقارير الأخيرة التي خُلص فيها إلى أن الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة هم ضحايا الفصل العنصري. ودعا ممثلو منظمات المجتمع المدني إلى إحياء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. وواصل مكتب اللجنة دعم ولاية الأونروا من خلال بياناته الدورية وتفاعلاته مع جميع الدول الأعضاء. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الرئيس مع مدير المكتب التمثيلي للأونروا في نيويورك لمناقشة تجديد ولاية الوكالة، بما في ذلك حملة الدعوة التي قامت بها اللجنة في هذا الصدد (انظر الفقرة 49). وفي 30 أيار/مايو، اجتمع مكتب اللجنة مع المفوض العام لمناقشة الأزمة المالية للوكالة قبل مؤتمر إعلان التبرعات لعام 2023 لدعم الأونروا، الذي عقد في 2 حزيران/يونيه. وفي 18 تموز/يوليه، اجتمع المكتب مع رئيس هيئة شؤون موظفي الأونروا لمناقشة ولاية الوكالة واستدامتها.

59 - وفي 20 تموز/يوليه، عقدت اللجنة ومنظمة التعاون الإسلامي مؤتمرا افتراضيا حول موضوع "تأثير سياسات الاستيطان الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في القدس". وحضر المؤتمر ممثلون عن المجتمع المدني من دولة فلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة. وناقش المشاركون مجموعة متنوعة من الشواغل، منها إجراءات المحاكم الإسرائيلية، وكيفية استخدام قاعدة بيانات مؤسسات الأعمال التي تيسر الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة لأغراض النشاط الاقتصادي. وبيَّن فلسطيني تعرض للطرد القضايا المستمرة المتعلقة بإخلاء المنازل بشكل غير قانوني في القدس الشرقية[35].

(35) نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، "تأثير سياسات الاستيطان الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في القدس"، موجز الرئيس، 20 تموز/يوليه 2023.

60 - ولا يزال نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، وهو الآن في السنة التاسعة والعشرين من تشغيله، يشكل موردا لا غنى عنه بالنسبة للدبلوماسيين والباحثين وعامة الجمهور، ويبلغ متوسط عدد مشاهدات صفحاته 000 100 مشاهدة شهريا. ويحتوي على أكثر من 496 42 وثيقة وهو بمثابة أكبر وأشمل مستودع على الإنترنت حول هذا الموضوع. وتتراوح المجموعة بين أحدث وثائق الأمم المتحدة إلى وثائق نادرة ترجع إلى عقود مضت. وعلاوة على ذلك، يتزايد نشر الوثائق باللغات الإسبانية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، بالإضافة إلى الإنكليزية.

61 - وواصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحسين إمكانية الوصول إلى تقنية "الدردشة الآلية مع الأمم المتحدة عن قضية فلسطين" (UNPal)، وهي آلية قائمة على الذكاء الاصطناعي من أجل موقع نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين على شبكة الإنترنت.

62 - وأعدت اللجنة، عملا بولايتها في مجال الرصد، عدة منشورات لتقوم شعبة حقوق الفلسطينيين بنشرها. وتشمل هذه المنشورات نشرة أسبوعية عن عمل المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، ومنشورات شهرية تجمع كل الوثائق الرسمية المتعلقة بقضية فلسطين الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، ونشرات إخبارية فصلية عن أنشطة اللجنة، وتجميعا سنويا لتقارير الأمم المتحدة عن قضية فلسطين، وتجميعا سنويا لكلّ القرارات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين.

63 - وبناء على طلب مكتب الشؤون القانونية، ساعدت شعبة حقوق الفلسطينيين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على إعداد ملف يضم أكثر من 000 9 وثيقة من وثائق الهيئات التداولية للأمم المتحدة المستمدة من قاعدة بيانات نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين لتقديمها إلى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالفتوى المطلوبة في قرار الجمعية العامة 247/77.

64 - وتم توزيع منشورات اللجنة على قائمة بريدية متنامية تضم أكثر من 000 13 مشترك، بما في ذلك مكتبات للبحوث وجامعات وجهات معنية رئيسية مثل الشخصيات السياسية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والطلاب، وأساتذة الجامعات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، والصحفيين، فضلا عن شخصيات بارزة وقادة رأي. ويتم وضع جميع منشورات اللجنة على موقعها على شبكة الإنترنت.

65 - ودعما لأنشطة الدعوة العالمية التي تضطلع بها اللجنة وبدعم موسع من منظمة التعاون الإسلامي، وزع مكتب اللجنة 724 2 كتيبا لمعارض للأمم المتحدة على الصعيد العالمي، بما في ذلك على الدول الأعضاء ومكاتب الأمم المتحدة. واطّلع 362 9 زائرا على النسخ الإلكترونية للكتيبات. وأُعيد إصدار الكتيبات باللغتين العربية والانكليزية، ويجري ترجمتها إلى الفرنسية والإسبانية من أجل زيادة توسيع نطاق انتشارها.

دال - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة

66 - واصلت اللجنة تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية. وواصلت منظمة التعاون الإسلامي دعمها للمؤتمر الدولي السنوي المعني بقضية القدس، الذي يُنظم بالتعاون مع اللجنة. وحضر الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بانتظام اجتماعات اللجنة بصفة مراقب، وشاركوا في أعمالها. وشارك الرئيس في الأحداث الرئيسية لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي (انظر الفقرة 44).

67 - وواصلت اللجنة، في سياق اضطلاعها بأنشطتها، ومن خلال شُعبة حقوق الفلسطينيين، تعاونها الطويل الأجل مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة التواصل العالمي (بما في ذلك مراكز الأمم المتحدة للإعلام)، ومجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

68 - وواصلت اللجنة التعاون مع منظمات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني. ودُعي ممثلو منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك من إسرائيل، لحضور جميع المناسبات العامة التي نظمتها اللجنة (انظر الفقرات من 54 إلى 59). ودُعي ممثلو المجتمع المدني إلى إلقاء كلمات في الجلسة الخاصة التي عقدتها اللجنة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفي الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته اللجنة في 15 أيار/مايو لإحياء الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة.

69 - وتواصل المنظمات غير الحكومية طلب اعتمادها لدى اللجنة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، اعتُمد ما عدده اثنان من هذه المنظمات في الفترة المشمولة بالتقرير للعمل بالشراكة مع اللجنة في تنفيذ ولايتها.

هاء - بناء القدرات

70 - على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 23/77، واصلت اللجنة تحديد فرص التدريب اللازم من أجل توسيع نطاق قدرات موظفي الحكومة الفلسطينية وتقييم تأثير برامجها. وبعد رفع القيود المتعلقة بكوفيد-19، واصلت اللجنة إعطاء الأولوية للتدريب المختلط (عبر شبكة الإنترنت وبالحضور الشخصي).

71 - وبالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، دعمت اللجنة مشاركة أربع دبلوماسيات من وزارة الخارجية وشؤون المغتربين في دولة فلسطين في دورة تدريبية بعنوان "فن كتابة الخطب" في الفترة من 17 تشرين الأول/أكتوبر إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر. وعززت الدورة القدرات الفردية للدبلوماسيين العاملين في أدوار تتطلب مهارات مصقولة في كتابة الخطب والخطابة.

72 - وفي الفترة من 24 تشرين الأول/أكتوبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر، نفذت اللجنة برنامجها التدريبي السنوي لبناء القدرات في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف لمدة ستة أسابيع لدبلوماسيتين محترفتين. وقد مكن البرنامج، الذي عقد في نيويورك خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، المتدربتين من تعزيز فهمهما للدبلوماسية المتعددة الأطراف وقضايا السلام والأمن والتنمية، والتطورات الإقليمية والعالمية الأخيرة التي هي محور المداولات في الجمعية العامة ومجلس الأمن.

73 - ونظمت اللجنة حلقة دراسية مغلقة بشأن شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وجمعت الحلقة الدراسية، التي عقدت في جنيف في الفترة من 7 إلى 9 شباط/فبراير، ممارسين بارزين في ميداني القانون الدولي وحقوق الإنسان ودبلوماسيين فلسطينيين.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة التواصل العالمي وفقا لقرار الجمعية العامة 24/77

74 - عملا بقرار الجمعية العامة 24/77 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، واصلت إدارة التواصل العالمي تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص عن قضية فلسطين.

75 - وعقدت الإدارة حلقتها الدراسية الإعلامية الدولية السنوية بشأن السلام في الشرق الأوسط افتراضيا يومي 3 و 4 تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف. وحضر هذا الحدث صحفيون، وخبراء إعلاميون، ومراكز الفكر، ودبلوماسيون وأعضاء الأوساط الأكاديمية من إسرائيل ودولة فلسطين وسويسرا والولايات المتحدة لمناقشة ثلاثة مواضيع هي: "تكريم تراث شيرين أبو عاقلة: حماية الصحفيين الذين يغطون النزاع"، و "قصص منسية في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: كيف تطغى الأخبار السياسية على تغطية التحديات الاقتصادية"، و "الصحفيون الشباب: الفرص والتحديات".

76 - وفي الفترة من 8 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 9 كانون الأول/ديسمبر، نظمت الإدارة برنامجها التدريبي السنوي "برنامج شيرين أبو عاقلة لتدريب المذيعين والصحفيين الفلسطينيين" في نيويورك وواشنطن العاصمة. وتلقى ستة صحفيين فلسطينيين تدريبا عمليا على مواضيع متصلة بوسائط الإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، التقى الصحفيون بمسؤولين من الأمم المتحدة، وممثلين عن قناة الجزيرة، واتحاد الإذاعات الأوروبية، ومعهد الشرق الأوسط، ورئيس اللجنة، والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة.

77 - وواصلت الإدارة تحديث الصفحة الشبكية لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني باللغات الرسمية الست، وقدمت الدعم التقني لنظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.

78 - ووفرت أفرقة الإدارة المتعددة الوسائط والأخبار المتعددة اللغات ووسائط التواصل الاجتماعي تغطية للأنشطة والمناسبات ذات الصلة[36].

79 - وأصدر قسم تغطية الاجتماعات 80 نشرة صحفية، باللغتين الانكليزية والفرنسية، تتعلق بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط، منها نشرات صحفية تتعلق ببيانات ورسائل الأمين العام والجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة.

80 - وأنتجت أخبار الأمم المتحدة ما يقرب من 400 قصة وموضوع إخباري ذي صلة، باللغات الرسمية الست، وكذلك باللغات الهندية والسواحيلية والبرتغالية. فعلى سبيل المثال، أنتجت الوحدة العربية لأخبار الأمم المتحدة موضوعا إخباريا بعنوان "النظر في عيون الاحتلال" عن جلسات الاستماع العلنية التي عقدتها اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل[37].

81 - وشملت تغطية قسم الفيديو بالأمم المتحدة 28 من مجموعات الفيديو الإخبارية عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والملاحظات التي أدلى بها رئيس دولة فلسطين خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، وقصصا عن النازحين داخليا واللاجئين. وبث مقاطع الفيديو مذيعون من أكثر من 50 بلدا، منهم من الخدمة العربية لهيئة الإذاعة البريطانية، وقناة 'i24' الإسرائيلية، والخدمتين العربية والإنجليزية لقناة فرانس 24.

(36) الأمم المتحدة، "أوركسترا الديوان الغربي الشرقي يعزف في مقر الأمم المتحدة".

(37) انظر news.un.org/ar/story/2023/03/1119152.

82 - وواصلت حسابات الأمم المتحدة الرئيسية التي تتعهدها الإدارة على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تضم 67,5 مليون متابع، بجميع اللغات الرسمية الست وكذلك بالبرتغالية والسواحيلية والهندية، توفير معلومات مُحدَّثة عن قضية فلسطين، والترويج للمناسبات التي تنظمها اللجنة. ووجهت الجهود الترويجية الحركة نحو نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وحسابات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي. وأتيحت المعلومات والمحتوى أيضا للجمهور على لوحة تريلو المخصصة لقضية فلسطين التي تتعهدها الإدارة[38].

83 - وواصل قسم خدمات الزوار إذكاء الوعي من خلال المعرض الدائم المعنون "الأمم المتحدة وقضية فلسطين"، الذي يشكل جزءا من مسار جولات الأمم المتحدة التي يصحبها مرشدون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاهد المعرض أكثر من 000 150 زائر. ويسرت وحدة المعارض، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، إطلاق المعرض الافتراضي "فلسطين من خلال شعبها: صور للفلسطينيين"، الذي شوهد حوالي 000 3 مرة (انظر الفقرة 53).

84 - وتعاون مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب مع الأونروا لضمان تمكن المبتكر الفلسطيني الشاب ياسر الأستاذ من المشاركة في الجلسة المعنونة "العمل مع الشباب ومن أجلهم في تسريع التعافي من كوفيد-19 وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030" في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2023، الذي عقد في الفترة من 25 إلى 27 نيسان/أبريل.

85 - واحتفلت مراكز الأمم المتحدة للإعلام، بما في ذلك في أنقرة والرباط وكانبيرا ولوساكا والمنامة وموسكو ونيروبي، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بتنظيم مجموعة واسعة من المناسبات التذكارية بالتعاون مع المسؤولين الحكوميين والسفارات المحلية.

86 - وقدم مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة الدعم الإعلامي لإطلاق تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن فلسطين، من خلال أمور منها تنظيم مؤتمر صحفي في مقره في أيلول/سبتمبر 2022.

87 - وقدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام في أوروبا الغربية الدعم الإعلامي للمكتب التمثيلي للأونروا في أوروبا خلال زيارة المفوض العام إلى الكرسي الرسولي وإيطاليا في أيار/مايو 2023.

88 - وأدارت الإدارة الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للنكبة الذي أقيم في قاعة الجمعية العامة، حيث قامت أفرقة الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي من الإدارة بتغطية الاحتفال والأحداث ذات الصلة على منصاتها المتعددة الوسائط. وفي 24 أيار/مايو، نظم مركز الأمم المتحدة للإعلام في لوساكا، بدعم من مكتب المنسق المقيم في موزامبيق، حفلا لمشاهدة هذا الحدث التذكاري. وكان من بين الحاضرين مسؤولون حكوميون وأعضاء في السلك الدبلوماسي وشباب من ست جامعات. وتضمن الحدث معرضا افتراضيا، ومقتطفات من الحدث الذي عقد في المقر، وشريط فيديو بعنوان "رمال الحزن". وفي الفترة من 27 إلى 31 أيار/مايو، أقام مركز الأمم المتحدة للإعلام في جاكرتا، بالتعاون مع وزارة الخارجية والمكتبة الوطنية الإندونيسية، معرضا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للنكبة لتثقيف الزوار بشأن السياق التاريخي لقضية فلسطين والنكبة وعواقبها.

(38) متاحة على الرابط التالي: trello.com/b/772QZEh1/question-of-palestine.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

89 - أخذت اللجنة في الاعتبار، عند وضع توصياتها المبينة أدناه، المداولات التي جرت في اجتماعات اللجنة والمكتب، والإحاطات الإعلامية المقدمة، والتوعية، والمؤتمرات والمناسبات الدولية التي شاركت فيها الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية.

ألف - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة إزاء النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان

90 - تدين اللجنة الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان الفلسطينيين المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على النحو الذي وثقته بإسهاب المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة وآلياتها لحقوق الإنسان، ومنظمات حقوق الإنسان، بما فيها من إسرائيل. وتدعو إلى وضع حد فوري للاستخدام المفرط للقوة الفتاكة من جانب القوات الإسرائيلية والمستوطنين المسلحين ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، التي أسفرت عن عدد غير مسبوق من القتلى والجرحى. وتكرر اللجنة التأكيد على أن القانون الدولي الإنساني يحظر إطلاق الصواريخ عشوائياً على المراكز السكانية الإسرائيلية، وأن ذلك يجب أن يتوقف فوراً.

91 - وتدين اللجنة التدابير العقابية التي تفرضها حكومة إسرائيل لإدامة الاحتلال وإضعاف السلطة الفلسطينية وقمع الشعب الفلسطيني. وتعرب عن أسفها للزيادة الكبيرة في العنف والإرهاب ضد الفلسطينيين على أيدي المستوطنين الإسرائيليين المسلحين. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى التراجع فورا عن التدابير المتخذة ضد السلطة الفلسطينية، ونزع سلاح المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين على النحو الذي دعا إليه قرار مجلس الأمن 904 (1994) وقرار الجمعية العامة دإط-20/10، وتمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

92 - وتدعو اللجنة مسؤولي الحكومة الإسرائيلية إلى وقف استفزازاتهم وخطابهم وتحريضهم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلى وضع حد لقبولهم أو لدعمهم لهجمات المستوطنين على الفلسطينيين وتدمير منازلهم وسبل عيشهم، بما في ذلك من جانب الجيش الإسرائيلي. وتناشد كذلك القادة السياسيين والدينيين وقادة المجتمعات المحلية نبذ خطاب الكراهية والعنف والتكلم جهرا ضد أولئك الذين يحاولون تأجيج الوضع.

93 - وتوصي اللجنة بقوة بأن تتخذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تدابير إضافية لضمان المساءلة، بما في ذلك أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، لأن إسرائيل تجاهلت مسؤوليتها عن التحقيق في الأعمال التي يرتكبها وكلاؤها أو أطراف ثالثة والتي تنطوي على انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان للفلسطينيين ومقاضاة مرتكبيها.

94 - وتدعو اللجنة إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتدعو إلى الاحترام الكامل للوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك الوضع التاريخي والقانوني الراهن في حرم المسجد الأقصى، مع الاعتراف بالدور الخاص للأردن. وتشجب اللجنة مضايقة المصلين المسلمين وتزايد عدد الاعتداءات على المسيحيين ورموزهم الدينية في القدس،

وتحث إسرائيل على ضمان أن يتمكن المسلمون والمسيحيون من ممارسة شعائرهم الدينية سلميا دون خوف من العنف. وتدعو اللجنة أيضا إلى اتخاذ تدابير خاصة لمنع الاستفزازات في المستقبل أثناء الاحتفالات الدينية الإسلامية والمسيحية.

95 - وتشدد اللجنة على خطورة النتائج الواردة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/76/871-S/2022/493) فيما يتعلق بحالة الأطفال الفلسطينيين، وتدعو إلى اتخاذ تدابير لحماية الأطفال ومنع الانتهاكات الجسيمة ضدهم. وتحثّ اللجنة قوات الاحتلال الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة على التقيّد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وضمان احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة خلال أي عملية عسكرية.

96 - وفي ضوء استمرار العنف وتصعيده من جانب إسرائيل والاستخدام غير المتناسب للقوة العسكرية، بما في ذلك الغارات الجوية والعمليات البرية التي تستهدف المناطق المدنية المكتظة بالسكان، تحث اللجنة الأمين العام وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما فيها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على اتخاذ إجراءات تتسق مع ولاياتها واستنتاجاتها والنظر في إمكانية إعداد قوائم تضم أسماء الأطراف المتورطة في الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، كتدبيرٍ رادع من أجل حماية أرواح المدنيين.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة إزاء الضم وأنشطة الاستيطان

97 - تشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء الهدف المعلن لحكومة إسرائيل المتمثل في زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، زيادة كبيرة، والإشارة صراحة إلى هذه الأراضي على أنها "أرض إسرائيل"، خلافا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة التي لا تعد ولا تحصى، وتوافق الآراء الدولي بشأن حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. وتؤيد اللجنة مطالب مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بوقف جميع هذه الأنشطة غير القانونية، بما في ذلك مصادرة الأراضي الفلسطينية والتعدي عليها وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية.

98 - وتكرر اللجنة التأكيد على أن ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، أمر غير قانوني. وتدعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة ووضعها وطابعها، والتقيد الصارم بالتزاماتها القانونية الدولية. وتقوض هذه التدابير الاستعمارية غير القانونية احتمال تحقيق حل الدولتين من خلال التآكل المنهجي لقيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيا ومستقلة وقادرة على البقاء وذات سيادة، على أساس حدود ما قبل عام 1967، مع القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وقرار الجمعية العامة 26/77، وكذلك مبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية.

99 - وتحث اللجنة حكومة إسرائيل على الامتناع عن الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، والكف عن تنفيذ عمليات الهدم، بما في ذلك عمليات هدم المباني الممولة من المانحين، ووضع نهاية لجميع عمليات الإخلاء القسري والتشريد القسري للفلسطينيين، ولا سيما في المنطقة (ج) من الضفة الغربية والقدس الشرقية. ومن الأمور التي تثير قلقا خاصا ويجب وقفها، إعلان السلطة القائمة بالاحتلال مؤخرا عن زيادة كبيرة في بناء الوحدات الاستيطانية، ومحاولاتها "إضفاء الشرعية" بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية غير القانونية، وقرارها السماح للمستوطنين بدخول المستوطنات التي تم إخلاؤها سابقا لاستئناف الأنشطة الاستيطانية.

جيم - الإجراءات المتخذة مع الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان

100 - تتفق اللجنة مع الأمين العام في موقفه بشأن قضية فلسطين، الذي يستند إلى القانون الدولي والعديد من قرارات الأمم المتحدة، وتحثه على مواصلة حشد مساعيه الحميدة للسعي إلى التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين.

101 - وتحث اللجنة مجلس الأمن والجمعية العامة على ضمان تنفيذ معايير السلام المستقرة منذ زمن طويل في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016) وقرار الجمعية العامة 25/77، بوسائل منها ضمان أن تتخذ الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية تدابير ملموسة لتنفيذ التزاماتها بموجب هذين القرارين، وفي مقدمتها التمييز بين إسرائيل والأراضي التي ظلت تحت احتلالها منذ عام 1967، وكذلك الالتزام بعدم تقديم العون أو المساعدة أو الاعتراف بشرعية أي تدابير غير قانونية تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

102 - وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره إلى المجلس عن تنفيذ القرار 2334 (2016) في شكل كتابي، وأن يُضَمِّن تقاريره، عملا بالفقرة 5 من القرار، إشارات إلى تنفيذ الدول الأعضاء لأحكامه. وعملا بالفقرة 11 من القرار، تدعو اللجنة المجلس أيضا إلى بحث السبل والوسائل العملية الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة، بما في ذلك فرض جزاءات على الدول والكيانات الخاصة التي تنتهك قراراته.

103 - وتشجع اللجنة مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على مواصلة السعي بنشاط لاغتنام الفرص المتاحة لتنشيط عملية السلام والبحث عن آليات متعددة الأطراف لإحياء الحوار الذي تمس الحاجة إليه بين فلسطين وإسرائيل، لأن ذلك ضروري للتشجيع على إيجاد حل عادل للنزاع.

104 - وتتفق اللجنة مع النتائج التي توصلت إليها اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، بأن التمييز ضد الفلسطينيين واستمرار احتلال الأرض الفلسطينية هما السببان الرئيسيان للتوترات المستمرة وعدم الاستقرار والنزاع في المنطقة. وتعرب اللجنة عن بالغ قلقها إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي، وعمليات القتل غير المشروع، والتشريد القسري، والقيود المفروضة على التنقل، وإنكار حقوق الإنسان للفلسطينيين. وتستلزم تلك الإجراءات، التي تشبه بموجب القانون الدولي الفصل العنصري، تدقيقا عاجلا وإجراءات لحماية حقوق الإنسان.

105 - وتشير اللجنة إلى أنّ أي مبادرة ترمي إلى تحقيق حل عادل لقضية فلسطين يجب أن تراعي أولا وقبل كل شيء الحقوق والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن تشرك القيادة الفلسطينية، وأن تستند إلى حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

106 - وتعرب اللجنة عن تقديرها لقرار الجمعية العامة تنفيذ التوصية الواردة في تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل (A/77/328)، بأن تطلب من محكمة العدل الدولية على وجه الاستعجال إصدار فتوى بشأن الآثار القانونية المترتبة على جملة أمور منها استمرار رفض إسرائيل إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو اللجنة مجلس الأمن إلى أن ينظر في اتخاذ إجراءات أخرى، على النحو المطلوب بموجب الفقرة 92 (ب) من التقرير، لمطالبة إسرائيل بإنهاء احتلالها الدائم.

107 - وتصر اللجنة على رفع الحصار الجوي والبري والبحري الإسرائيلي المفروض على غزة، فضلا عن جميع القيود التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال، وفقا لقرار مجلس الأمن 1860 (2009)، وتحث المجتمع الدولي على التصدي لمحنة الشعب الفلسطيني بنهج قائم على حقوق الإنسان بدلا من النهج الإنساني.

دال - أنشطة الدعوة والتواصل مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني

108 - تدعو اللجنة المنظمات الإقليمية، ولا سيما جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، إلى الاضطلاع بدور سياسي نشط في وقف الضم وتيسير إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين. فأي تسوية شاملة سوف تستلزم نهجا إقليميا، من قبيل النهج المنصوص عليه في مبادرة السلام العربية.

109 - وتؤيد اللجنة تأييدا تاما الجهود الجارية التي تبذلها الجزائر ومصر ودول أعضاء أخرى، وكذلك المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، لتعزيز الهدوء وإيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين. وتثني اللجنة على حكومة الجزائر لما تبذله من جهود لتعزيز الوحدة الفلسطينية وترحب بإعلان الجزائر الصادر في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022 باعتباره خطوة حاسمة نحو المصالحة بين الفلسطينيين وإقامة قيادة فلسطينية موحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع اللجنة على تنظيم انتخابات لتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في دولة فلسطين والإدارة الفلسطينية.

110 - وترحب اللجنة كذلك بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، الذي قُدّم إلى مجلس حقوق الإنسان في 8 حزيران/يونيه. وتحث اللجنة الدول الأعضاء على أن تستعرض بعناية استخدام إسرائيل لتشريعات مكافحة الإرهاب لتصنيف منظمات المجتمع المدني الفلسطينية كمنظمات إرهابية وتقييد تمويلها، بغية نزع الشرعية عنها وعزلها، وتقويض أنشطتها، وإنهاء التمويل والدعم الدوليين لها.

هاء - الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية

111 - تدعو اللجنة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى ممارسة الضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للوفاء بمسؤولياتها عن حماية المدنيين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، والدخول في عملية مفاوضات مجدية تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتتوافر لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

112 - وتعتبر اللجنة القرارات الانفرادية التي اتخذتها الدول الأعضاء بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارات من تل أبيب إلى القدس باطلة ولاغية، لأن تلك الإجراءات تنتهك قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016). وترحب اللجنة بالقرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء بإلغاء اعترافها بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل والانضمام من جديد إلى توافق الآراء الدولي في هذا الصدد، وتدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى إلغاء قرارات مماثلة.

113 - وترحب اللجنة بالمعلومات المستكملة التي أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 30 حزيران/يونيه بشأن قاعدة بيانات مؤسسات الأعمال المشاركة في بعض الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

114 - وتشـــير اللجنة إلى العجز المالي المثير للجزع الذي تواجهه الأونروا، وتكرر دعوة الأمين العام للدول الأعضـاء إلى تزويد الوكالة بتمويل كاف ومسـتدام ويمكن التنبؤ به لمسـاعدة اللاجئين الفلسـطينيين. وتشـير اللجنة إلى أن حدوث مزيد من التدهور في الحالة المالية للوكالة وتوقف عملياتها التي لا غنى عنها يمكن أن تكون له عواقب إنسانية وسياسية وأمنية كبيرة على المنطقة وخارجها.

115 - وتحث اللجنة الدول الأعضـاء على الاعتراف رسـميا بدولة فلسـطين من أجل تعزيز حل الدولتين. وتدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى دعم الاستقرار المالي للحكومة الفلسطينية وتعزيز المؤسسات الفلسطينية من أجل تحسين الظروف الاقتصـادية والاجتماعية للسكان في دولة فلسطين. وتشير اللجنة إلى أنه ينبغي ربط الجهود التي تبذلها الأطراف والمجتمع الدولي لتحقيق الاسـتقرار وتحسـين الأوضـاع على أرض الواقع بإطار سياسي موثوق به لحل النزاع بشكل عادل وشامل.

116 - وستواصل اللجنة تشجيع جميع مؤيدي حل الدولتين على المساعدة في استئناف مفاوضات مجدية متعددة الأطراف من أجل التوصـل إلى تسـوية سـلمية على أسـاس المعايير الدولية القائمة منذ وقت طويل لحل عادل. وتتعهد اللجنة بمواصـــلة الدعوة إلى اتخاذ مبادرات لدعم ذلك الهدف، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي للسلام يفضي إلى حل الدولتين.

واو - الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى

117 - تعرب اللجنة عن امتنانها لشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على دعمها لعمل اللجنة. وتطلب إلى الشـــعبة أن تواصـــل تقديم الدعم الفني والدعم بأعمال الأمانة لجميع جوانب ولايتها. وتشجع اللجنة الشعبة على مواصلة جهودها لنشر المعلومات عن قضية فلسطين من خلال توسيع نطاق أنشطة التوعية وتعزيز تعدد اللغات على موقع اللجنة الشبكي ومنصاتها على وسائل التواصل الاجتماعي. وتطلب أيضـا إلى الشـعبة أن تواصـل تنفيذ المشـاريع، ومنها بناء قدرات المسـؤولين في دولة فلسطين، التي تعزز الشمولية والتوازن بين الجنسين وتشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

118 - وتطلب اللجنة مواصـلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضـطلع به إدارة التواصـل العالمي بشـأن قضية فلسطين، والذي أسهم إسهاما هاما في تعريف وسائط الإعلام والجمهور بقضية فلسطين.

150923 150923 23-14967 (A)